ستون عاما من النكبة : تراجعات وانقسامات ، وماذا بعد ؟

ناهض زقوت (*)

إن النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨، لا تعني فقط الهزيمة العسكرية للجيوش العربية والشعب الفلسطيني ، واحتلال الأرض . فالهزيمة العسكرية قد تحدث لأي دولة تدخل في حرب مع دولة أخرى ، إنما النكبة في مفهومها العميق هي تهجير الفلسطينيين من وطنهم ودفعهم بقوة السلاح والإرهاب إلى خارج وطنهم ، لتخلوا الأرض من السكان من اجل استقدام سكان آخرين من شتى بقاع الأرض ليحلوا مكانهم .

ومنذ حلول أجواء النكبة الستين للشعب الفلسطيني ، وسؤال يدور في ذهني : أين وصلنا بقضية اللاجئين وحق العودة ؟ وذلك على كل المستويات الرسمية والشعبية والقوى والفصائل الوطنية والإسلامية . وإذا كان السؤال يتعلق بنا كفلسطينيين ، فهذا من قبيل خصوصية قضية اللاجئين وحق العودة . فإذا كانت قضية القدس ، والتي لا ننكر مكانتها التاريخية والدينية ولا المعاني والرموز التي ترمز إليها ، وهي تستحق أن تحظى بالاهتمام الذي يليق بمكانتها ، ولكن حينما ندخلها في دائرة التفاوض ، فهي جزء من القضية وقطعة محتلة من الوطن ، كما أنها لا تخص الفلسطينيين وحدهم ، باعتبارها قضية عربية وإسلامية بل ومسيحية أيضا . أما قضية اللاجئين فهي قضية فلسطينية بحتة ، لأنها جوهر القضية بل هي الوطن كله ، ولا تحل القضية الفلسطينية دون عودة اللاجئين ، وتحتاج إلى مساندة عربية وإسلامية أيضا ، ولكنها تختص بالحق الفردي لكل لاجئ فلسطيني هجر من أرضه ، وهذا الحق غير قابل للتفاوض أو التنازل من أي طرف كان لأنه لا يملك هذا الحق .

ستون عام خلت مازالت فلسطين محتلة ، ستون عاما مضت ومازال اللاجئون في المخيمات ينتظرون الأمل / الحلم بعودتهم إلى ديارهم التي شردوا منها عام ٤٨، ستون عام مرت ومازلنا ننظر في المرآة لعلنا نجد جديدا قد تغير ، فتصفعنا المرآة بالوهم . هذا ليس شعرا أو عواطف سائبة ، بل هو الجرح الذي مازال ينزف ، هي الدماء المتواصلة منذ ستين عاما ولم تتوقف ، هي نكبة خمسة ملايين لاجئ ونيف .

ومن يتابع الحركة السياسية والإعلامية الفلسطينية اليوم يلاحظ ، أننا مستغرقين في الحدث اليومي . ويلاحظ كم تدنى خطابنا السياسي ، فبعد أن كنا نتحدث عن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي يحتلها ، أصبحنا نتحدث عن فتح المعابر ورفع الحواجز ، وبعد أن كنا نتحدث عن اغتصاب فلسطين أصبحنا نتحدث عن احتلال أجزاء من فلسطين ، وبعد أن كنا

نعتبر الاستيطان أمرا غير شرعي ويجب إزالته أصبحنا نتحدث عن تجميد أو وقف الاستيطان ، وبعد أن كنا نطالب بعودة اللاجئين أصبحنا نسعى لإيجاد حل عادل لقضيتهم .

إن ما نريد أن نبدأ به ، بعد ستين عاما من النكبة ، وأربعة عشر عاما من المفاوضات ، هو التأكيد على أن الأرض وليس الدولة أولا ، والأرض قبل السلطة ثانيا ، صراعنا ليس على عشرة بالمئة أو عشرين أو ثلاثين أو حتى ٩٩ بالمئة من الأرض ، صراعنا ليس فقط على الضفة والقطاع وإنما صراعنا على فلسطين كما نقشناها في ذاكرتنا طوال سنوات ، وقدمنا التضحيات تلو التضحيات من اجل عودتها . وإذا كانت المرحلة الحالية ، ونتيجة لمعطيات فلسطينية وعربية ودولية ، قد أفرزت شيئا معينا ، فليس معنى ذلك أن الصراع قد انتهى . قد نقبل بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية عاصمة لها ، ولكن ، هل هذا هو نهاية المطاف ؟ هل هذا هو طموح اللاجئين الذين مازالوا مشردين في مخيمات الشتات يعانون من ظلم ذو القربى ؟ هل الدولة الفلسطينية المنشودة تستوعب كل اللاجئين وتنهي قضيتهم ؟ هل الدولة المنشودة هي التي ستمثل حق العودة لكل اللاجئين ؟ .

في احد الحوارات مع المفكر القومي د. قسطنطين زريق ، طرح عليه المحاور سؤالا : "إذا رغبت في كتابة رأيك اليوم (١٩٩٧) عن "معنى النكبة مجددا ، ومجددا" ، ماذا تغير في العقلية السائدة ؟ . فأجاب : لم يتغير شيء أساسي ، فالفرد بقي على حاله ، وكذلك المجتمع العربي . التغيير يحصل عندما نتحول من التخيل والوهم إلى الإدراك العملي الصحيح" .

لقد وضع د. زريق إصبعه على مكمن الجرح ، إن مشكلتنا في الواقع العربي عموما والفلسطيني خصوصا ، منذ ستين عاما خلت ، ونحن نزوق الشعارات وندبلج الخطابات ، ونقتات الوهم ، ونحيا في انتظار المخلص القادم من السماء أو من بطون التاريخ .

لقد انطلقت الثورة الفلسطينية في الفاتح من يناير عام ١٩٦٥، رافعة شعار "العودة والتحرير" . ماذا تبقى من هذا الشعار بعد ما يزيد عن أربعين عاما من النضال ؟ هل حققنا عودة اللاجئين ؟ هل حررنا فلسطين ؟ . ورغم أننا قساة في نقد الذات إلا أننا لا ننكر الانجازات التي حققتها الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير للشعب الفلسطيني .

فبعد أن غيبت الأنظمة العربية القضية نتيجة خلافاتها وصراعاتها ، ومحاولاتها للهيمنة على القرار الفلسطيني ، جاءت انطلاقة يناير لتشكل ردا واضحا لكل من اعتقد أن قضية فلسطين قد أصبحت هباء أو ملفا على رفوف المكتبات ، وشكل انطلاق الكفاح المسلح تحديا من مجتمع اللاجئين الذين حملوا مسيرة الثورة على أكتافهم وبنوا منظمة التحرير ككيان تمثيلي واحد وموحد لكل الشعب الفلسطيني في داخل فلسطين وخارجها ، هذا التحدي حمل عنوانا وحيدا يتمثل في تمسك اللاجئين الفلسطينيين بحقهم في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها عام ٤٨ ، ورفض كل

مشاريع التوطين والتهجير ، معززا ذلك بالحق القانوني والمرجعية الدولية المتمثلة بالقرار ١٩٤.

وهذا الصعود في الفعل الفلسطيني المسنود عربيا أوقف عملية تبديد الهوية الوطنية الفلسطينية ، وأعاد من جديد طرح القضية بقوة على المجتمع الدولي وفي كل المحافل العالمية وصولا إلى اعتراف المجتمع الدولي بالمنظمة ومنحها العضوية ، فضلا عن مئات القرارات الدولية التي صدرت تباعا مؤيدة للحقوق الفلسطينية بما في ذلك حق عودة اللاجئين وحق تقرير المصير والاستقلال .

إلا انه بعد حرب لبنان عام ١٩٨٢ وخروج المقاتلين من بيروت وتوزيعهم على الأقطار العربية ، وانتقال مركز القيادة إلى تونس ، حدثت انتكاسة للثورة الفلسطينية ... وبدأت تواجه ضغوطات دولية وإقليمية لإحداث تغيرات في مواقفها المتشددة تجاه السلام مع إسرائيل . وجاءت الانتفاضة الكبرى عام ١٩٨٧ لتعيد القضية الفلسطينية إلى ساحة المشهد السياسي ، وتذكر العالم بان ثمة شعبا اعزل مازال يواجه آلة القمع الإسرائيلية ، واستثمرت القيادة الفلسطينية هذا الزخم الثوري المتصاعد من الأراضي المحتلة ، لتضع شروطها ورؤاها لمفهوم السلام مع إسرائيل ، مستغلة تعاطف العالم مع الانتفاضة الشعبية . وكان أن أخذت القيادة الفلسطينية تحقق نتائج هذا التعاطف ، إلا أن أزمة الخليج التي وقعت في عام ١٩٩٠، وما تلاها من حرب طاحنة ، واستقطاب عربي مع أو ضد التدخل الأمريكي ، أعاد القضية الفلسطينية إلى مربع التهميش لموقف القيادة الفلسطينية الرافض للتدخل الأمريكي . ولكن حرب الخليج أفادت القضية الفلسطينية من حيث لم يكن مخططا ، إذ تم الربط بين القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة ضد العراق وتم تنفيذها فورا ، والقرارات التي أصدرتها ضد إسرائيل ولم تنفذ ، مما ادخل أمريكا والمجتمع الدولي في حالة إرباك وتناقض في المواقف ، وبدأت الأصوات تعلو في العالم مطالبة بحل للقضية الفلسطينية ، مما احدث نوعا من التحولات في المواقف الدولية والإقليمية باتجاه إيجاد حل لهذه القضية .

وكان مؤتمر مدريد ، ومفاوضات واشنطن ، وصولا إلى توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، وما تلاه من اتفاقيات أخرى . وحينها دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة في تاريخها ، وانقسم الشعب الفلسطيني إلى مؤيد للاتفاق وإلى معارض له ، وشهدت الساحة الفلسطينية سجالات ونقاشات وطروحات ، والكل يحاول أن يقنع الآخرين بصحة وجهة نظره من الاتفاق . ولكن رغم مساوئ اتفاق أوسلو ، إلا انه حمل ايجابيات أهمها : تراجع المشروع الصهيوني وانتفاء مقولة (ارض الميعاد) "الممتدة من النيل إلى النهر الكبير نهر الفرات" ، وانسحبت إسرائيل من قطاع غزة وأخلت مستوطناتها . كما قامت أول سلطة فلسطينية على

أجزاء من ارض فلسطين ، وشكلت مؤسساتها المدنية والعسكرية ، وحققت نوعا من استرداد الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني ، بوجود مكان يستطيع الفلسطيني فيه أن يحقق وجوده المادي والمعنوي .

وإذا كان الاتفاق يحمل هذه الايجابيات ، إلا انه يحمل أكثر منها سلبيات ، أهمها : غياب حل واضح لقضية اللاجئين ، باعتبارها جوهر القضية الفلسطينية ، واحد العنوانين الرئيسيين للنكبة : اغتصاب الأرض وتشريد شعبها . وتم تأجيل القضية للبحث في مفاوضات الحل النهائي، مما ادخلها في متاهات الرؤى والآراء الفلسطينية والإسرائيلية .

إن الموقف الفلسطيني ، للحقيقة ، لم يكن متوحدا في قضية اللاجئين ، كالموقف الإسرائيلي ، إذ خالف الموقف الرسمي الموقف الشعبي في النظر لقضية اللاجئين وحق العودة ، فالموقف الرسمي بنى خطابه السياسي في هذه القضية على ربطها بعملية التسوية ، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين وفق القرار الاممي رقم ١٩٤. ومع تأكيد القيادة السياسية للسلطة الوطنية الفلسطينية وقيادة منظمة التحرير ، بأنهما يحتكمان الى قواعد القانون الدولي بهذا الخصوص ، إلا أن موقفهما ملتبس ، فالحل العادل لا يعني العودة الى الأراضي المحتلة عام ٤٨ ، رغم ربطه بالقرار ١٩٤، فهذا القرار يحمل جانب أخر غير العودة وهو التعويض ، فيمكن أن يكون الحل العادل هو عودة اللاجئين الى أراضي الدولة الفلسطينية وقبول التعويض ، وبهذا يكون القرار ١٩٤ قد تحقق بالعودة والتعويض . وهنا يكمن غموض المفهوم الفلسطيني الرسمي لحق العودة وحل قضية اللاجئين . لهذا نطالب القيادة السياسية الفلسطينية بان تكون أكثر صراحة ومكاشفة ، وأن توضح موقفها دون لبس أو غموض ، بان حل قضية اللاجئين هو عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجروا منها قسريا في عام ١٩٤٨ .

أما الموقف الشعبي الفلسطيني ، الممثل في الهيئات والمؤسسات واللجان العاملة على الدفاع عن حق العودة ، وكذلك القوي والفصائل الوطنية ، يؤكد في خطابه على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم التي هجروا منها عام النكبة ، ويحذر المفاوض الفلسطيني من القيام بالتنازل عن حق العودة ، على اعتبار انه حق فردي وجماعي في آن ، ولم يفوضه اللاجئون بالتنازل عن حقهم بالعودة . وتسعى القوى الشعبية الى تحشيد الجماهير الفلسطينية حول خطابها وطروحاتها ، بهدف إيجاد وسيلة ضغط على القيادة السياسية والمفاوض الفلسطيني تمنعهم من التفريط بحق العودة .

ومع هذا ، إلا أن ثمة انقساما واضحا في الموقف الشعبي ، تتضح معالمه من التعدد البارز للهيئات واللجان والمؤسسات والتجمعات العاملة على الدفاع عن حق العودة وقضية اللاجئين ، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة أو أراضي ٤٨ ، أو في دول الشتات العربي ،

أو في دول الشتات الأوروبي . ورغم اتفاقها بشأن الهدف إلا أنها متباينة في أسلوب تحقيق الهدف ، وبالإضافة لما سبق ثمة ما هو اخطر ، ويتمثل في الصراعات القائمة بين قيادات هذه اللجان والهيئات على قيادة حركة الدفاع عن اللاجئين وحق العودة . مما يخلق حالة من التشرذم وتبديد الجهد ، ويؤدي كذلك إلى غياب التنسيق والمتابعة لقضية من أهم القضايا الفلسطينية ، تستقطب حولها إجماع جماهيري كبير .

في حين نجد أن الموقف الإسرائيلي فيما يتعلق بقضية عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم التي هجروا منها عام ٤٨ ، متوحدا سواء على المستوى الرسمي أو على المستوى الشعبي ، الكل يرفض عودتهم بإصرار وعناد شديد ، مع رفض الاعتراف بمسؤوليتهم عن تهجيرهم وتحميل المسؤولية للجيوش العربية التي دخلت فلسطين عام ٤٨ . إن عودة اللاجئين من وجهة نظرهم تنهي يهودية الدولة ومستقبل اليهود في إقامة دولتهم . ولهذا يرفضون قرارات الشرعية الدولية بخصوص اللاجئين ويرون من خلال منظارهم الخاص بان ثمة مستجدات كبرى قد حصلت منذ العام ١٩٤٨ أي عام النكبة ، وبان قرارات الشرعية الدولية قد عفى عليها الزمن وأصبحت غير قابلة للتطبيق ، وبالتالي فقضية اللاجئين الفلسطينيين في الرؤية الإسرائيلية هي قضية إنسانية لا سياسية ، قضية تحتاج الى عطف ورعاية وإعادة تأهيل وليس الى حلول ذات طابع تاريخي استراتيجي .

بعد ستين عاما من النكبة ، هذا ما وصلنا إليه في قضية اللاجئين وحق العودة ، انقسام في الموقف الفلسطيني ، وتوحد في الموقف الإسرائيلي .

ماذا بعد ... ؟

إن دور المثقفين الفلسطينيين قد غيب تماما عن القضية المركزية للشعب الفلسطيني ، واقتصر دورهم في الحفاظ على جوهرها في كتاباتهم الفكرية والإبداعية . وكانت قضية اللاجئين بل مجمل القضية الفلسطينية دوما في أيدي السياسيين ، ولم يكن للمثقفين أي دور في صناعة القرار. ونعتقد أن قدرة السياسي على المناورة والتكتيك والتلاعب بالألفاظ والمصطلحات جعلته سيد الموقف ، في حين أن المثقف ليس لديه هذه القدرة على المناورة ، فالقاموس الثقافي محروم من حكمة المناورة . وقد يناور الثقافي بالجانب السياسي الموجود فيه ، ولكن بالجانب الثقافي الموجود فيه لا يستطيع أن يناور ، لأنه يتعامل مع قيم ومثل مطلقة ، وبالتالي لا يمكن تجزئة القيم والمثل إلى مراحل .

إن المثقف هو روح الشعب ، بغض النظر عن فكره وانتمائه ، فالمثقف هو الذي يغذي الجماهير بالفكر والرؤي والتوجه الصحيح ، سواء كان باتجاه الخروج من الأزمة الراهنة وحالة الانقسام ، أو التحرر من الاحتلال ، أو تغيير الوضع القائم وإحداث حراك في المجتمع نحو

التغيير . وحينما يدرك المثقف أن مهمة التغيير ملقاة على عاتقه ، لأنه يتعامل مع قيم ومثل ثابتة لا تخضع للتعديل أو لاتفاقات سياسية ، ويحافظ على ذاكرة الأمة وتاريخها ، لن يتراجع قيد أنملة عن القيم والمبادئ التي أمن بها ، مهما واجه من ضغوطات وتهديدات ، وهذا ما يجعل المثقف هو الركيزة الأساسية في المجتمع وفي صناعة القرار .

يعتقد الكثير من الباحثين والمؤرخين والسياسيين والكتاب ، أن قوة إسرائيل تكمن في المال والاقتصاد ، أو في الإعلام ، وعلى أهمية هذه العناصر ، إلا أنها ليست قوة إسرائيل الحقيقية ، إنما قوتها في العلم والتكنولوجيا ومراكز البحث العلمي . وهذا ما نفتقر إليه عربيا وفلسطينيا .

ومن هنا تطرح الأسئلة نفسها : كيف نؤسس لمشروع فكري ثقافي وربما سياسي في وقت لاحق قد يثمر فيما بعد ستين عاما من النكبة ؟ ، هل نؤسس تجمعا ثقافيا عربيا فلسطينيا يعمق طبيعة الصراع ويبرز أبعاده وآفاقه المستقبلية ؟ ، هل نجمع كل المراكز والهيئات واللجان تحت مسمى واحد وهدف واحد ؟ ، هل نبدأ بتأسيس مراكز بحث علمية مختصة بالقضية الفلسطينية ، تصدر مجلات وكتب ودراسات ونشرات تنمي الوعي وتزيد المعرفة ؟ ، كيف لنا أن نعزز ثقافة حق العودة في نفوس أبناءنا ؟ ، ما الوسائل التي يمكن استخدامها من اجل إعادة ربط القضية الفلسطينية عامة وقضية اللاجئين خاصة بالبعد العربي والإسلامي ، ويعيد صلتها بالحركة الشعبية العربية الثقافية والسياسية ؟ ، بل قبل ذلك ، ما الآليات التي يمكن من خلالها أن نوحد أبناء شعبنا في كافة أماكن تواجده حول خطاب ثقافي ـ سياسي موحد في مجمل القضايا المصيرية ؟ .

إن ما نطرحه أفكار نضعها بين أيدي المثقفين للبناء عليها ، وتعميقها بالنقاش والحوار الفكري الثقافي ، فهذا ما دعا إليه د. زريق "بالإدراك العلمي الصحيح" .

وفي الختام بقي أن نذكر بأنه في هذه الأيام تدخل قضية اللاجئين ، مرحلة المفاوضات على قضايا الحل النهائي ، تدخل ونحن في حالة انقسام فلسطيني بين شطري الوطن نتيجة انقلاب حركة حماس على الشرعية في قطاع غزة . وتدخل كذلك مع غياب وحدة الخطاب الفلسطيني في هذه القضية ، وتدخل أيضا ونحن فلسطينيا نواجه كتلة من الضغوطات الدولية والإسرائيلية للتنازل عن حق العودة في مقابل التساهل في قضايا أخرى . وهذا ما يدخل قضية اللاجئين وحق العودة مرحلة الخطر ، ويضعف موقف المفاوض الفلسطيني . ومن هنا ندعو المفاوض الفلسطيني أن لا يساوم على قضية اللاجئين في مقابل أية قضية أخرى ، حتى ولو كانت القدس . وإذا ما شعر بقوة الضغوطات ، عليه أن لا يدرج تلك القضية على بساط البحث ، ويطلب تأجيلها ، ويرفض الخوض في التفاوض حولها ، لان مجرد فتح باب التفاوض أو النقاش

حولها يجعلها قضية قابلة للأخذ والرد والمساومة . إن تأجيل قضية اللاجئين خير من التنازل عنها ، لعله يكون للأجيال القادمة موقف أقوى وظروف أفضل تتمكن حينها من تحقيق حق العودة ، لهذا على المفاوض الفلسطيني أن يعطيها هذا الحق بعدم التوقيع على أي شيء يتعلق بهذه القضية ، إذا لم تكن العودة إلى الأراضي التي شرد منها اللاجئون عام ١٩٤٨ .

---

* كاتب وباحث فلسطيني ـ قطاع غزة

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.